

الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية

Artificial Intelligence and Its Applications in Policing: An Analytical Study in Light of the UAE Experience and International Practices

الدكتور: خالد عبد الله الزعابي

عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الذكاء الاصطناعي وبيان أبرز تطبيقاته في المجال الشرطي، مع تقييم التحديات المرتبطة بتوظيفه واقتراح متطلبات حوكمته. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقُسمت إلى ثلاثة فصول؛ تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي من حيث المفهوم والنشأة والتقنيات الأساسية والمزايا والحدود، فيما استعرض الفصل الثاني التطبيقات الشرطية للذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، إضافة إلى توظيفه في إدارة الأزمات. أما الفصل الثالث فقد ناقش التحديات التقنية والتنظيمية والقانونية والأخلاقية، وقدم استراتيجيات مقترحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية. وخلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل رافعة استراتيجية لتطوير العمل الشرطي شريطة اقترانه بأطر حوكمة رشيدة تضمن المساءلة والشفافية واحترام الحقوق والحريات. الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العمل الشرطي، الشرطة التنبؤية، حوكمة الذكاء الاصطناعي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

This study analyzes the concept of artificial intelligence and its principal applications in policing, assessing the challenges of its deployment and proposing governance requirements. Adopting the descriptive-analytical method, the study is divided into three chapters. The first chapter presents the conceptual framework of artificial intelligence, covering its definition, historical development, core technologies, advantages, and limitations. The second chapter reviews police applications of artificial intelligence in the United Arab Emirates and internationally, including its use in crisis management. The third chapter discusses the technical, organizational, legal, and ethical challenges, and proposes strategies for governing artificial intelligence within police institutions. The study concludes that artificial intelligence constitutes a strategic lever for developing police work, provided it is coupled with sound governance frameworks that guarantee accountability, transparency, and respect for rights and freedoms.

Keywords: Artificial Intelligence, Policing, Predictive Policing, AI Governance, United Arab Emirates.

المقدمة:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة، وأكثرها تأثيراً في إعادة تشكيل أنماط العمل المؤسسي في المجالات الأمنية والاقتصادية والصحية والتقنية كافة؛ إذ تحول من مجرد حقل بحثي نظري نشأ في منتصف القرن العشرين إلى منظومة تقنيات تشغيلية تُوظف يومياً في اتخاذ القرار وتحليل البيانات والتنبؤ بالظواهر (Russell & Norvig, 2021). ومع

التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع الذي يشهده العالم، بات من المتوقع أن يكون الذكاء الاصطناعي محرك التقدم والنمو خلال العقود القادمة، وأن يحدث تغييراً جذرياً في طبيعة الخدمات العامة ومنها الخدمات الأمنية والشرطية. وقد اعتادت الأجهزة الشرطية الحديثة عدم انتظار المستقبل، بل استشرافه والمشاركة في تطوير تقنياته؛ فالجريمة المعاصرة ذاتها أصبحت أكثر تعقيداً وعبوراً للحدود واعتماداً على الفضاء الرقمي، وهو ما يفرض على المؤسسات الشرطية تبني أدوات تحليلية وتنبؤية تتجاوز القدرات البشرية التقليدية في التعامل مع الكم الهائل من البيانات الأمنية (Perry et al., 2013; INTERPOL & UNICRI, 2019). وفي هذا السياق، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها من الدول السبّاقة عالمياً في هذا المضمار، بإطلاقها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام 2017 بوصفها الأولى من نوعها في المنطقة (حكومة دولة الإمارات، 2017).

غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي لا يخلو من إشكالات تقنية وقانونية وأخلاقية جوهرية، تتصل بجودة البيانات، والانحياز الخوارزمي، والخصوصية، والمساءلة عن القرارات المؤتمنة (Ferguson, 2017; Richardson et al., 2019). ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى بناء إطار مفاهيمي وتطبيقي متكامل للذكاء الاصطناعي في المجال الشرطي، يجمع بين تحليل التجربة الإماراتية والممارسات الدولية من جهة، واستشراف متطلبات الحوكمة الرشيدة لهذه التقنيات من جهة أخرى، بما يواكب التوجهات التنظيمية العالمية الحديثة (European Union, 2024; UNESCO, 2021).

أولاً - مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتخصصة حول التوظيف المنهجي للذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي؛ إذ تتسارع التطبيقات الميدانية لهذه التقنيات في الأجهزة الشرطية محلياً ودولياً بوتيرة تفوق ما يواكبها من تأطير علمي يحلل مفاهيمها ويطبق فاعليتها ويعالج تحدياتها القانونية والأخلاقية. كما تكمن المشكلة في غياب تصور واضح لدى كثير من المؤسسات الشرطية العربية حول متطلبات حوكمة هذه التقنيات، في وقت تتجه فيه الأطر التنظيمية الدولية إلى تصنيف الاستخدامات الأمنية للذكاء الاصطناعي ضمن الاستخدامات عالية المخاطر التي تستوجب ضوابط صارمة (European Union, 2024)، وهو ما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورة علمية وعملية ملحة.

ثانياً - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها ما يأتي:

- 1- توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته التاريخية وتقنياته الأساسية.
- 2- بيان مزايا توظيف الذكاء الاصطناعي وحدوده في العمل المؤسسي والشرطي.
- 3- استعراض تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشرطية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل أبعادها.
- 4- تحليل الممارسات الدولية في توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي والتنبؤ بالجريمة.
- 5- تحديد التحديات التقنية والقانونية والأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي شرطياً، واقتراح استراتيجيات عملية لحكومته.

ثالثاً - أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

- 1- تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية الناجمة عن قلة الدراسات العربية المتخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشرطية وحوكمتها.
- 2- تقدم إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً محدثاً يستند إلى الأدبيات العلمية المعتمدة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.
- 3- توثق التجربة الإماراتية الرائدة في التوظيف الشرطي للذكاء الاصطناعي وتضعها في سياق مقارنة مع الممارسات الدولية.

٤- تساعد صنّاع القرار في المؤسسات الشرطية على الموازنة بين الفرص التشغيلية للذكاء الاصطناعي ومتطلبات المشروع وحماية الحقوق.

٥- توفر مقترحات عملية قابلة للتطبيق لبناء منظومة حوكمة مؤسسية للذكاء الاصطناعي في الأجهزة الشرطية. رابعاً - تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، وهي كالآتي:

١- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي، وما أبرز محطات نشأته وتطوره وتقنياته الأساسية؟

٢- ما مزايا توظيف الذكاء الاصطناعي وما حدوده وقيوده؟

٣- ما أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٤- ما أبرز الممارسات الدولية في توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي والتنبؤ بالجريمة؟

٥- ما التحديات التي تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي شرطياً، وما الاستراتيجيات المقترحة لحكومتها في المؤسسات الشرطية؟
خامساً - منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، حيث تم من خلاله وصف مفهوم الذكاء الاصطناعي وتقنياته، وتحليل تطبيقاته الشرطية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، وتقييم التحديات المرتبطة بتوظيفه، مستعيناً بالأدبيات العلمية المعتمدة والدراسات المحكمة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

سادساً - تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يتناول كل فصل جانباً محدداً من الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته التاريخية.

المبحث الثاني: التقنيات الأساسية للذكاء الاصطناعي ومجالات توظيفها.

المبحث الثالث: مزايا الذكاء الاصطناعي وحدوده.

الفصل الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرطي.

المبحث الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشرطية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: التطبيقات الدولية للذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي.

المبحث الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات: جائحة كوفيد-19 نموذجاً.

الفصل الثالث: تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي واستراتيجيات حوكمته.

المبحث الأول: التحديات التقنية والتنظيمية.

المبحث الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية.

المبحث الثالث: استراتيجيات مقترحة لحكومة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تأصيل الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، باعتباره المدخل الضروري لفهم تطبيقاته الشرطية وتقييمها؛ فالتوظيف الرشيد لأي تقنية يبدأ من الإحاطة الدقيقة بمفهومها ونشأتها وخصائصها، لا سيما أن مصطلح الذكاء الاصطناعي كثيراً ما يُستخدم في الخطاب المؤسسي والإعلامي استخداماً فضفاضاً يخلط بينه وبين مفاهيم مجاورة كالأتمتة والتحول الرقمي. وسيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ يعرض المبحث الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته التاريخية ومحطات تطوره الكبرى، فيما يستعرض المبحث الثاني التقنيات الأساسية التي تقوم عليها نظم الذكاء الاصطناعي المعاصرة ومجالات توظيفها، ويختتم المبحث الثالث بتحليل متوازن لمزايا هذه التقنيات وحدودها، بما يمهد لدراسة تطبيقاتها الشرطية في الفصل الثاني.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته التاريخية:

يتناول هذا المبحث تحديد المقصود بالذكاء الاصطناعي، واستعراض نشأته التاريخية ومحطات تطوره، وصولاً إلى موقعه الراهن في الاستراتيجيات الوطنية للدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

تعددت التعريفات التي تناولت الذكاء الاصطناعي بتعدد المداخل العلمية لدراسته؛ فقد عرفه راسل ونورفيغ بأنه العلم المعني بدراسة وتصميم الأنظمة والوكلاء الأذكاء القادرين على إدراك بيئتهم واتخاذ إجراءات تعظم فرص تحقيق أهدافهم، مميّزين في ذلك بين مداخل أربعة: التفكير كالبشر، والتصرف كالبشر، والتفكير العقلائي، والتصرف العقلائي (Russell & Norvig, 2021). كما يُعرّف بأنه فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى بناء برامج قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية كالتعلم والاستنباط واتخاذ القرار وحل المشكلات (بونيه، 1993). ويرى الباحث أن القاسم المشترك بين هذه التعريفات هو قدرة النظام الحاسوبي على أداء مهام كانت تُعد حكراً على الذكاء البشري، مع التعلم من البيانات والخبرات وتحسين الأداء ذاتياً بمرور الوقت.

ثانياً: النشأة التاريخية للذكاء الاصطناعي:

تعود الجذور العلمية للذكاء الاصطناعي إلى منتصف القرن العشرين؛ إذ طرح عالم الرياضيات آلان تيرنغ عام 1950 سؤاله الشهير حول قدرة الآلات على التفكير، واقترح اختباراً سلوكياً لقياس ذكاء الآلة عُرف لاحقاً باختبار تيرنغ (Turing, 1950). أما الميلاد الرسمي للحقل فيؤرخ له بمؤتمر كلية دارتموث الصيفي عام 1956، الذي صاغ فيه جون مكارثي وزملاؤه مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة، وحددوا برنامجاً بحثياً لمحاكاة جوانب التعلم والذكاء البشري بالآلات (McCarthy et al., 2006). وقد مرّ الحقل بعد ذلك بدورات متعاقبة من الازدهار والانحسار، فشهدت ثمانينيات القرن العشرين نجاحاً تجارياً واسعاً للنظم الخبيرة المحاكية للخبراء البشريين، ثم أحدثت الطفرة في القدرات الحاسوبية وتوافر البيانات الضخمة منذ مطلع الألفية الثالثة نقلة نوعية جعلت تقنيات تعلم الآلة والتعلم العميق في صدارة التطبيقات العملية (Russell & Norvig, 2021).

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي في الاستراتيجيات الوطنية - دولة الإمارات نموذجاً:

انتقل الاهتمام بالذكاء الاصطناعي في العقد الأخير من المختبرات البحثية إلى صميم السياسات العامة للدول؛ وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سبّاقة في هذا المسار، إذ أطلقت مبادرة الحكومة الذكية عام 2013، ثم أطلقت في أكتوبر 2017 الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بوصفها الأولى من نوعها في المنطقة، مستهدفة ترسيخ مكانة الدولة رائداً عالمياً في هذا المجال بحلول عام 2031، وتوظيف تقنياته في القطاعات الحيوية كافة بما فيها القطاع الأمني، إضافة إلى استحداث أول حقيبة وزارية للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم (حكومة دولة الإمارات، 2017). ويرى الباحث أن هذا التوجه الاستراتيجي المبكر وفّر للأجهزة الشرطية الإماراتية بيئة تمكينية فريدة جعلتها في طليعة الأجهزة الموظفة لهذه التقنيات، وهو ما سيتضح تفصيلاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: التقنيات الأساسية للذكاء الاصطناعي ومجالات توظيفها:

يستعرض هذا المبحث أبرز التقنيات التي تقوم عليها نظم الذكاء الاصطناعي المعاصرة، ثم يبين أهم المجالات العامة لتوظيفها، بوصف ذلك مدخلاً لفهم آليات عمل التطبيقات الشرطية التي ستتناولها الدراسة لاحقاً.

أولاً: التقنيات الأساسية: يقوم الذكاء الاصطناعي المعاصر على حزمة متكاملة من التقنيات، في مقدمتها تعلم الآلة الذي يمكن النظم من استخلاص الأنماط من البيانات وتحسين أدائها دون برمجة صريحة لكل حالة، والتعلم العميق القائم على الشبكات العصبية الاصطناعية متعددة الطبقات، والذي أحدث قفزات كبيرة في مجالات الرؤية الحاسوبية والتعرف على الصور والوجوه، ومعالجة اللغات الطبيعية التي تتيح فهم النصوص والكلام البشري وتحليلهما وترجمتهما آلياً، إضافة إلى الروبوتات الذكية التي تجمع بين الإدراك الحسي واتخاذ القرار والتنفيذ الحركي (Russell & Norvig, 2021). ويضاف إلى ذلك تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتنقيب فيها، التي تشكل البنية التحتية المعلوماتية لعمل هذه النظم جميعاً.

ثانياً: مجالات التوظيف العامة: تمتد مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي لتشمل قطاعات الحياة كافة؛ ففي القطاع الصحي يُستخدم في التشخيص الطبي ودعم القرار العلاجي، وفي قطاع النقل تتطور المركبات ذاتية القيادة والطائرات دون طيار، وفي القطاع المالي يُوظف في كشف الاحتيال وتقييم المخاطر، وفي قطاع الخدمات تنتشر المساعدات الرقمية الذكية ونظم الرد الآلي، فضلاً عن توظيفه في المدن الذكية وإدارة الطاقة والتعليم (Russell & Norvig, 2021). أما في القطاع الأمني والشرطي، فقد رصدت المنظمات الدولية المتخصصة نمواً متسارعاً في توظيف هذه التقنيات في مجالات التحليل الجنائي، والتعرف البيومتري، والتنبيه بالجريمة، ودعم القرار الأمني، وإدارة الحشود والأزمات (INTERPOL & UNICRI, 2019).

ويتضح للباحث من هذا العرض أن التقنيات ذاتها عابرة للقطاعات، وأن ما يميز التوظيف الشرطي ليس طبيعة التقنية وإنما حساسية السياق الذي تعمل فيه؛ إذ تمس مخرجاتها حقوق الأفراد وحياتهم مساساً مباشراً، وهو ما يجعل فهم آليات عملها وحدودها شرطاً لازماً لتوظيفها المسؤول، وذلك ما يتناوله المبحث الثالث.

المبحث الثالث: مزايا الذكاء الاصطناعي وحدوده:

لا يكتمل الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي دون تحليل متوازن لمزاياه وحدوده؛ فالنظرة الاحتفائية المفرطة كما النظرة التشاؤمية المفرطة كلاهما تضللان صانع القرار المؤسسي. ويتناول هذا المبحث الجانبين على النحو الآتي.

أولاً: مزايا توظيف الذكاء الاصطناعي: تتعدد المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي للعمل المؤسسي؛ فمن أبرزها السرعة الفائقة في إنجاز المهام ومعالجة كميات هائلة من البيانات تفوق الطاقة البشرية، والقدرة على العمل المتواصل على مدار الساعة دون إجهاد، والحد من الأخطاء البشرية في المهام القائمة على الحساب والمطابقة متى ما بُرمت النظم وغُذيت ببيانات سليمة، وتحمل المخاطر في المهام الخطرة على الإنسان كالتعامل مع المتفجرات والحرائق، وأتمتة الأعمال الروتينية المتكررة بما يحرر العنصر البشري للمهام الأعلى قيمة، إضافة إلى قدرات تحليلية وتنبؤية تدعم اتخاذ القرار الاستباقي (Russell & Norvig, 2021; Perry) (et al., 2013).

ثانياً: حدود الذكاء الاصطناعي وقيوده: في المقابل، تكشف الأدبيات العلمية جملة من الحدود الجوهرية لهذه التقنيات؛ فمخرجات نظم تعلم الآلة رهينة بجودة بيانات تدريبها، فإذا كانت تلك البيانات منحازة أو مشوّهة أعادت النظم إنتاج ذلك الانحياز بل ضخمته (Richardson et al., 2019). كما تفتقر هذه النظم إلى الفهم السياقي والحس الأخلاقي والقدرة على التعامل الإبداعي مع المواقف غير المسبوقة الخارجة عن نطاق تدريبها، وتثير نظم التعلم العميق تحدياً إشكالية الصندوق الأسود لصعوبة تفسير كيفية وصولها إلى مخرجاتها، فضلاً عن التكلفة العالية للإنشاء والتشغيل والتحديث، ومخاطر الاعتماد المفرط عليها على حساب الخبرة البشرية، وما تثيره الأتمتة الواسعة من تحديات تتصل بمستقبل الوظائف (Babuta & Oswald, 2019) (Russell & Norvig, 2021).

ويرى الباحث أنه على الرغم من هذه الحدود، فإن الموازنة الموضوعية ترجّح كفة المزايا متى ما أحسن التوظيف؛ فالإشكال ليس في التقنية ذاتها وإنما في نمط استخدامها، والمقاربة الرشيدة هي التي تنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة داعمة للقرار البشري ومعززة له لا بديلاً عنه، مع إخضاعه لضوابط حوكمة تضمن معالجة أوجه القصور المذكورة، وهو ما تفصله الدراسة في فصلها الثالث.

الفصل الثاني : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرطي

تمهيد:

بعد أن أرسى الفصل الأول الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي الذي يمثل جوهر الدراسة؛ إذ يستعرض واقع توظيف هذه التقنيات في العمل الشرطي من خلال نماذج ميدانية موثقة، تكشف كيف تحول الذكاء الاصطناعي من ترفٍ تقني إلى مكوّن أصيل في منظومة العمل الأمني الحديث. وسيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ يعرض المبحث الأول التجربة الإماراتية بوصفها نموذجاً إقليمياً رائداً في التوظيف الشرطي للذكاء الاصطناعي، فيما يستعرض المبحث الثاني أبرز الممارسات الدولية في هذا المجال ولا سيما الشرطة التنبؤية ونظم التعرف الآلي، ويخصّص المبحث الثالث لتوظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات والحوادث الكبرى متخذاً من جائحة كوفيد-19 نموذجاً تطبيقياً.

المبحث الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشرطية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالين الشرطي والأمني، مستفيدة من البيئة الاستراتيجية التمكينية التي وفرتها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (حكومة دولة الإمارات، 2017). ويستعرض هذا المبحث أبرز تلك التطبيقات على النحو الآتي.

أولاً: مراكز الشرطة الذكية: أطلقت شرطة دبي مراكز الشرطة الذكية (SPS) بوصفها أول مراكز شرطية في العالم تعمل دون تدخل بشري مباشر، إذ تقدم باقة واسعة من الخدمات الجنائية والمرورية والمجتمعية تصل إلى نحو ستين خدمة بسبع لغات مختلفة، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. وتمثل هذه المراكز نقلة نوعية في مفهوم تقديم الخدمة الشرطية، إذ توظف نظم التحقق الذكي من الهوية والمعالجة الآلية للمعاملات، بما يرفع كفاءة الخدمة ويقلص زمن إنجازها. ويرى الباحث أهمية استفادة القيادات الشرطية الأخرى داخل الدولة وخارجها من هذه التجربة الرائدة وتعميمها.

ثانياً: الطائرات دون طيار والروبوتات الشرطية: توسعت الأجهزة الشرطية الإماراتية في توظيف الطائرات دون طيار المدعومة بتقنيات الرؤية الحاسوبية في مهام البحث والإنقاذ عبر مسح المناطق الواسعة، ورصد المخالفات المرورية والكثافات، والتصوير الجوي الداعم للتفتيشات الأمنية، والدوريات الجوية للمساحات الجغرافية الممتدة، إضافة إلى مهام نوعية كإبطال مفعول المتفجرات عن بُعد. كما وظّفت الروبوتات الذكية في مهام متعددة؛ من أبرزها رجل الشرطة الآلي في شرطة دبي المزوّد بتقنية التعرف على الوجوه والقادر على تحديد المطلوبين وبث اللقطات الحية إلى مراكز القيادة، والروبوت المنقذ البحري المصمم للعمل في الظروف البحرية القاسية، وروبوت التحقيق مع الأطفال في شرطة أم القيوين المصمم ببيئة صديقة للطفل تراعي الاعتبارات النفسية في التحقيق بجرائم الأطفال. وتعكس هذه التطبيقات التوجه العالمي الذي رصدته المنظمات الدولية نحو دمج الروبوتات في العمل الشرطي الميداني (INTERPOL & UNICRI, 2019).

ثالثاً: التعرف البيومتري ودعم القرار الأمني: توظف الأجهزة الأمنية الإماراتية تقنيات التعرف الآلي على الوجوه وبصمات الصوت في المنافذ والمرافق الحيوية ضمن ضوابط تنظيمية، إلى جانب نظم تحليل البيانات الضخمة الداعمة لاتخاذ القرار الأمني والتخطيط الاستباقي للانتشار الشرطي. وقد واكب المشرّع والباحث القانوني في الدولة هذا التوسع التقني باهتمام مبكر بالأبعاد القانونية للذكاء الاصطناعي، ومنها إشكالات المسؤولية الجنائية الناشئة عن أفعال هذه النظم (دهشان، 2020). ويتضح للباحث

أن التجربة الإماراتية تتميز بالشمول والتكامل بين البعد الاستراتيجي والتطبيقي الميداني، وأنها مؤهلة لأن تشكل نموذجاً مرجعياً إقليمياً في هذا المجال.

المبحث الثاني: التطبيقات الدولية للذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي:

يتناول هذا المبحث أبرز الممارسات الدولية في توظيف الذكاء الاصطناعي شرطياً، مع التركيز على التطبيقات التي حظيت بتوثيق علمي محكم، وبما لا يكرر ما ورد في المبحث السابق.

أولاً: الشرطة التنبؤية: تُعد الشرطة التنبؤية من أبرز التوظيفات الدولية للذكاء الاصطناعي؛ وهي توظيف التقنيات التحليلية والكمية للتنبؤ بالأماكن والأزمنة الأكثر احتمالاً لوقوع الجريمة أو بالأشخاص الأكثر عرضة للانخراط فيها أو الوقوع ضحية لها، بهدف توجيه الموارد الشرطية استباقياً (Perry et al., 2013). وقد أظهرت تجارب ميدانية منضبطة أُجريت في مدن أمريكية وبريطانية أن النماذج الخوارزمية القائمة على التعلم الآلي تفوقت على المحللين البشريين في التنبؤ بالنقاط الساخنة للجريمة، وارتبط توظيفها بانخفاض ملموس في معدلات بعض الجرائم (Mohler et al., 2015). كما طورت بعض الدول الأوروبية، ومنها هولندا، شبكات مجسات ذكية تجمع البيانات من البيئتين الواقعية والافتراضية وتحللها لرفع القدرات التنبؤية للأجهزة الشرطية.

ثانياً: تحديد أنماط الجريمة وتحليل البيانات الجنائية: طورت شرطة نيويورك برنامج باترنإيزر (Patternizr) القائم على تعلم الآلة لاكتشاف الارتباطات بين الجرائم المتفرقة وتحديد أنماطها، إذ يحلل البرنامج بلاغات الجرائم في عموم مناطق المدينة بحثاً عن أوجه التشابه في أسلوب ارتكاب، بما يتيح ربط الجرائم الحديثة بجرائم سابقة لم يُعرف فاعلها وتضييق دائرة الاشتباه (Brayne, 2021). وتمثل هذه النظم تحولاً في عمل التحليل الجنائي من المعالجة اليدوية للسجلات إلى الاستخلاص الآلي للأنماط من قواعد البيانات الضخمة (Ferguson, 2017).

ثالثاً: نظم الاستشعار والتعرف الآلي: تُوظف نظم كشف إطلاق النار الصوتية، ومن أشهرها نظام شوت سبوتر (ShotSpotter)، شبكات من المجسات الصوتية مقترنة بخوارزميات التعلم الآلي لتحديد موقع إطلاق النار خلال ثوانٍ معدودة وإخطار أقرب الدوريات آلياً، وقد طبقت في عدد من مدن الولايات المتحدة وخارجها (Ferguson, 2017). كما انتشرت نظم التعرف الآلي على الوجوه في المطارات والمنافذ الحدودية لمطابقة ملامح المسافرين مع قوائم المطلوبين وإخطار الموظفين فوراً عند التطابق، إلى جانب أدوات كشف الوسائط المبركة والتزييف العميق (Deepfake) التي تتنامى أهميتها مع تصاعد توظيف هذه التقنيات في التضييق والجريمة الرقمية (INTERPOL & UNICRI, 2019).

ويرى الباحث أن هذه الممارسات الدولية تؤكد النضج التشغيلي المتزايد للذكاء الاصطناعي الشرطي، غير أن الأدبيات النقدية المصاحبة لها - ولا سيما ما يتصل بالانحياز والرقابة - تؤكد في الوقت ذاته أن نقل هذه التجارب لا يكون بالاستنساخ، بل بالتكييف الواعي مع السياقات القانونية والمجتمعية لكل دولة (Brayne, 2021; Ferguson, 2017).

المبحث الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات: جائحة كوفيد-19 نموذجاً:

لا يقتصر التوظيف الشرطي للذكاء الاصطناعي على مكافحة الجريمة التقليدية، بل يمتد إلى إدارة الأزمات والكوارث والحوادث الكبرى؛ وقد شكّلت جائحة كوفيد-19 اختباراً عملياً غير مسبوق لقدرة الأجهزة الشرطية على التكيف التقني السريع، وهو ما يتناوله هذا المبحث متخذاً من التجربة الإماراتية نموذجاً رئيساً.

أولاً: تقنيات الرصد الصحي الميداني: اعتمدت وزارة الداخلية الإماراتية خلال الجائحة تقنية الخوذات الذكية المزودة بحساسات حرارية وقدرات ذكاء اصطناعي، القادرة على رصد الأشخاص المحتمل إصابتهم بالفيروس عن بُعد يصل إلى خمسة أمتار وقراءة عدد من المؤشرات الحيوية، بما سهّل عمل الدوريات الميدانية وقلّص مخاطر التعرض المباشر. وتعكس هذه التجربة قدرة التقنيات الذكية على أداء وظيفة مزدوجة: حماية الصحة العامة وحماية العنصر الشرطي في آن واحد.

ثانيًا: الروبوتات والطائرات دون طيار في عمليات الاستجابة: وُظِّفَت الروبوتات والطائرات دون طيار في حملات التعقيم الواسعة التي شهدتها مناطق الدولة كافة؛ إذ استخدمت الإدارة العامة للدفاع المدني في أبوظبي روبوتات تعقيم متحكِّمًا بها عن بُعد قادرة على ضخ كميات كبيرة من المواد المعقمة في الشوارع الرئيسية والفرعية، فيما وظفت بلدية دبي الطائرات دون طيار في عمليات التعقيم الجوي، بما عزز سرعة الاستجابة واتساع نطاقها الجغرافي. كما دعمت نظم تحليل البيانات جهود تتبع المخالطين وإدارة قيود الحركة ورصد الالتزام بالتدابير الاحترازية.

ثالثًا: الدلالات المؤسسية للتجربة: تكشف تجربة الجائحة عن دالتين مؤسستين جوهريتين؛ أولاهما أن الاستثمار المسبق في البنية التقنية والاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي هو ما مكّن الأجهزة الشرطية من سرعة تحويل هذه التقنيات إلى أدوات استجابة ميدانية عند وقوع الأزمة، وثانيتهما أن الأزمات الكبرى تمثل بيئة اختبار حقيقية تتسارع فيها دورة تبني الابتكار الأمني. وتتسق هذه الدلالات مع ما تؤكد الأدبيات الدولية من أن جاهزية الأجهزة الشرطية لتوظيف التقنيات الناشئة أصبحت مكونًا أصيلاً في قدرتها على إدارة الأزمات المعاصرة (INTERPOL & UNICRI, 2019). ويخلص الباحث إلى أن نجاح هذه التطبيقات يمهّد الطريق لمأسستها، غير أن ذلك يستوجب معالجة جملة من التحديات التي يتناولها الفصل الثالث.

الفصل الثالث: تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي واستراتيجيات حوكمته

تمهيد:

كشف الفصلان السابقان عن الإمكانيات الواسعة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي للعمل الشرطي، غير أن الصورة لا تكتمل دون الوقوف على التحديات الجوهرية المصاحبة لهذا التوظيف؛ فالتقنيات التي تُعَد بتعزيز الأمن قد تتحول - إن أسيء توظيفها أو أهملت حوكمتها - إلى مصدر مخاطر على الحقوق والحريات وعلى شرعية العمل الشرطي ذاته وثقة الجمهور به. وسيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ يعرض المبحث الأول التحديات التقنية والتنظيمية المرتبطة بجودة البيانات والانحياز الخوارزمي والقدرات المؤسسية، فيما يحلل المبحث الثاني التحديات القانونية والأخلاقية في ضوء الأطر التنظيمية الدولية الحديثة، ويختتم المبحث الثالث باستراتيجيات عملية مقترحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية.

المبحث الأول: التحديات التقنية والتنظيمية:

يتناول هذا المبحث التحديات ذات الطابع التقني والتنظيمي التي تواجه المؤسسات الشرطية عند توظيف الذكاء الاصطناعي، وهي تحديات تسبق في ترتيبها المنطقي التحديات القانونية؛ لأنها تمس صلاحية النظم ذاتها لأداء وظيفتها. أولاً: جودة البيانات والانحياز الخوارزمي: تمثل البيانات الوقود الأساسي لنظم الذكاء الاصطناعي، ومن ثم فإن أي خلل في جودتها ينعكس مباشرة على مخرجات تلك النظم؛ وقد وثقت دراسات محكمة أن تدريب نظم الشرطة التنبؤية على بيانات شرطية تاريخية مشوبة بممارسات غير سليمة أو تحيزات في الضبط والتسجيل يفضي إلى ما يُعرف بالبيانات الملوثة، فتعيد النظم إنتاج تلك التحيزات وتضخيمها في صورة تنبؤات تبدو موضوعية وهي ليست كذلك، بما قد يوجه الموارد الشرطية توجيهاً غير عادل نحو فئات أو مناطق بعينها (Richardson et al., 2019). كما تثير نظم التعلم العميق إشكالية قابلية التفسير؛ إذ يصعب على المؤسسة الشرطية أن تبرر قراراً اتخذ استناداً إلى نظام لا يمكن تفسير كيفية وصوله إلى مخرجاته (Babuta & Oswald, 2019).

ثانيًا: تحديات القدرات المؤسسية والبشرية: يتطلب التشغيل الرشيد لنظم الذكاء الاصطناعي قدرات مؤسسية نوعية كثيراً ما تفتقر إليها الأجهزة الشرطية؛ فمن ذلك ندرة الكفاءات المتخصصة في علوم البيانات داخل السلك الشرطي، والتكلفة العالية لاقتناء النظم وصيانتها وتحديثها المستمر، وضعف التكامل بين قواعد البيانات المتفرقة، ومخاطر الاعتماد على موردين خارجيين فيما يُعرف بالصناديق السوداء التجارية التي لا تخضع لرقابة المؤسسة الكاملة (Babuta & Oswald, 2019; Brayne, 2021).

يُضاف إلى ذلك التحدي الثقافي المتمثل في مقاومة التغيير داخل المؤسسات ذات الطابع الهرمي، والفجوة بين جيل الممارسين الميدانيين ومتطلبات العمل القائم على البيانات.

ويتضح للباحث أن هذه التحديات التقنية والتنظيمية ليست عيوبًا عارضة يمكن تجاوزها بالشراء التقني وحده، بل هي إشكالات بنيوية تستوجب استثمارًا موازيًا في البيانات والبشر والعمليات؛ فالتقنية الجيدة في بيئة مؤسسية غير مهيأة تنتج مخرجات رديئة، وربما ضارة.

المبحث الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية:

ينتقل هذا المبحث إلى التحديات الأشد حساسية في التوظيف الشرطي للذكاء الاصطناعي، وهي التحديات القانونية والأخلاقية التي تمس جوهر العلاقة بين سلطة الضبط وحقوق الأفراد.

أولاً: الخصوصية وحماية البيانات الشخصية: تقوم كثير من التطبيقات الشرطية للذكاء الاصطناعي - كالتعرف على الوجوه والمراقبة الذكية وتحليل البيانات الضخمة - على جمع ومعالجة كميات هائلة من البيانات الشخصية، بما يثير توترًا بنيويًا مع الحق في الخصوصية؛ فقد بينت الدراسات الميدانية أن توظيف هذه النظم يوسع نطاق الرقابة الشرطية كمًّا ونوعًا، ويتيح تتبع الأفراد وتنميطهم على نحو لم يكن ممكنًا من قبل (Brayne, 2021). ويتفاقم هذا التحدي في ظل تفاوت الأطر الوطنية لحماية البيانات، وصعوبة تطبيق مبادئ التحديد الغرضي وتقليل البيانات على نظم صُممت أصلاً للتعلم من أكبر قدر ممكن منها (Ferguson, 2017).

ثانيًا: المساءلة والمسؤولية عن القرارات المؤتمتة: يثير اعتماد القرار الشرطي على مخرجات خوارزمية سؤال المساءلة: من المسؤول عند الخطأ - المطور أم المشغل أم المؤسسة؟ وقد عالجت الأدبيات القانونية العربية إشكالية المسؤولية الجنائية الناشئة عن أفعال نظم الذكاء الاصطناعي وكشفت قصور القواعد التقليدية عن الإحاطة بها (دهشان، 2020). وفي هذا السياق، اتجهت الأطر التنظيمية الدولية إلى فرض ضوابط مشددة؛ فقد صنف قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الصادر عام 2024 معظم الاستخدامات الأمنية والشرطية لهذه النظم ضمن فئة الاستخدامات عالية المخاطر الخاضعة لالتزامات صارمة في الشفافية وإدارة المخاطر والإشراف البشري، بل حظر بعض التطبيقات حظرًا مبدئيًا كالتعرف البيومتري الآني في الأماكن العامة إلا في استثناءات ضيقة (European Union, 2024).

ثالثًا: الأبعاد الأخلاقية والمعايير الدولية: على المستوى الأخلاقي، أرست توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي - بوصفها أول إطار معياري عالمي في هذا الشأن - مبادئ التناسب وعدم الإضرار والإنصاف وعدم التمييز والشفافية وقابلية التفسير والإشراف البشري (UNESCO, 2021)، كما أكدت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نظم الذكاء الاصطناعي ينبغي أن تكون جديرة بالثقة وقائمة على محورية الإنسان (OECD, 2019). ويرى الباحث أن هذه المعايير لا ينبغي النظر إليها بوصفها قيودًا على الفاعلية الشرطية، بل بوصفها شروطًا لاستدامتها؛ فشرعية العمل الشرطي وثقة الجمهور به هما رأس ماله الحقيقي، وأي توظيف تقني يقوّضهما يهدر غايته الأمنية ذاتها.

المبحث الثالث: استراتيجيات مقترحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية:

في ضوء التحديات التي كشف عنها المبحثان السابقان، يقدم هذا المبحث حزمة استراتيجيات عملية متكاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية، مستندة إلى الأدبيات العلمية والأطر المعيارية الدولية.

أولاً: بناء إطار حوكمة مؤسسي متكامل: يقتضي التوظيف المسؤول للذكاء الاصطناعي أن تتبنى المؤسسة الشرطية إطار حوكمة صريحًا يشمل سياسة مؤسسية معتمدة لاستخدام هذه النظم، وسجلًا مركزيًا لها، وتقييمًا مسبقًا وإلزاميًا لمخاطر كل نظام قبل نشره يغطي الأبعاد التقنية والقانونية والأخلاقية، ولجنة حوكمة متعددة التخصصات تضم الخبرات التقنية والقانونية

والميدانية، مع مراجعات دورية مستقلة لأداء النظم وأثرها، وذلك اتساقاً مع مقارنة إدارة المخاطر التي تتبناها الأطر التنظيمية الحديثة (European Union, 2024; OECD, 2019).

ثانياً: ضمان الإشراف البشري وجودة البيانات: ينبغي ترسيخ مبدأ الإنسان في حلقة القرار بحيث تظل مخرجات النظم الذكية مدخلات داعمة للقرار البشري لا بديلاً عنه، خاصة في القرارات الماسة بالحقوق كالتوقيف والاشتباة، مع تدقيق دوري لبيانات التدريب والتشغيل لرصد التحيزات ومعالجتها، واشتراط حد أدنى من قابلية التفسير في النظم المقتناة، وتوثيق منطق عملها بما يمكن من مراجعتها والظعن في مخرجاتها (Richardson et al., 2019; Babuta & Oswald, 2019).

ثالثاً: تنمية القدرات البشرية والشراكات: يمثل الاستثمار في العنصر البشري حجر الزاوية في أي استراتيجية ناجحة؛ ويشمل ذلك إدراج مساقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مناهج كليات ومعاهد الشرطة، واستقطاب الكفاءات المتخصصة في علوم البيانات إلى السلك الشرطي، وتأهيل القيادات على أساسيات هذه التقنيات وحدودها بما يمكنها من اتخاذ قرارات اقتناء وتشغيل رشيدة، إلى جانب بناء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث والمنظمات الدولية المتخصصة وتبادل الممارسات الفضلى مع الأجهزة النظيرة (INTERPOL & UNICRI, 2019).

رابعاً: تعزيز الشفافية والثقة المجتمعية: ولأن ثقة الجمهور شرط لنجاح أي توظيف تقني شرطي، يُقترح الإفصاح العام - في حدود المقننات الأمنية - عن أنواع النظم الذكية المستخدمة وأغراضها وضماناتها، وإتاحة قنوات للتظلم من القرارات المستندة إليها، وإشراك المجتمع في حوار مستمر حول حدود المقبول في الرقابة الذكية (UNESCO, 2021; Brayne, 2021). ويخلص الباحث إلى أن هذه الاستراتيجيات مجتمعة تحول الذكاء الاصطناعي من مصدر مخاطر محتملة إلى رافعة استدامة للعمل الشرطي، وأن المؤسسات التي تسبق إلى الحوكمة الرشيدة ستكون الأقدر على جني ثمار هذه الثورة التقنية بأمان.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي من خلال ثلاثة فصول متكاملة؛ أصّل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي مبيناً مفهومه ونشأته التاريخية منذ إرهابات تيورنغ ومؤتمر دارتموث، وتقنياته الأساسية من تعلم الآلة والتعلم العميق ومعالجة اللغات الطبيعية، ثم قدّم تحليلاً متوازناً لمزاياه وحدوده.

واستعرض الفصل الثاني الجانب التطبيقي، فوَّق التجربة الإماراتية الرائدة في مراكز الشرطة الذكية والروبوتات والطائرات دون طيار والتعرف البيومتري، وحلّل الممارسات الدولية في الشرطة التنبؤية وتحديد أنماط الجريمة ونظم الاستشعار الذكية، ثم بيّن توظيف هذه التقنيات في إدارة الأزمات متخذاً من جائحة كوفيد-19 نموذجاً كاشفاً عن قيمة الجاهزية التقنية المسبقة.

أما الفصل الثالث فقد ناقش التحديات التقنية والتنظيمية المتصلة بجودة البيانات والانحياز الخوارزمي والقدرات المؤسسية، والتحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بالخصوصية والمساءلة في ضوء الأطر التنظيمية الدولية الحديثة، وانتهى إلى اقتراح حزمة استراتيجيات متكاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الشرطية. وفيما يأتي أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وما تقترحه من توصيات.

أولاً - النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- 1- اتضح للباحث أن الذكاء الاصطناعي تحول من حقل بحثي نظري إلى مكون أصيل في منظومة العمل الشرطي الحديث، وأن توظيفه أصبح معياراً من معايير الجاهزية المؤسسية للأجهزة الأمنية المعاصرة.
- 2- أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد نموذجاً إقليمياً رائداً في التوظيف الشرطي للذكاء الاصطناعي، وأن السبق الاستراتيجي المتمثل في الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وقر بيئته تمكينية جعلت تطبيقاتها الشرطية شاملة ومتكاملة.

٣- تبين للباحث أن الممارسات الدولية في الشرطة التنبؤية وتحليل أنماط الجريمة ونظم الاستشعار الذكية حققت نتائج تشغيلية موثقة، غير أن الأدبيات النقدية المصاحبة لها تؤكد أن نقلها يستوجب التكيف الواعي مع السياق القانوني والمجتمعي لكل دولة لا الاستنساخ.

٤- كشفت الدراسة أن جودة البيانات تمثل التحدي التقني الأخطر؛ إذ يفرض تدريب النظم على بيانات منحازة إلى إعادة إنتاج التحيز وتضخيمه في صورة تنبؤات تبدو موضوعية، بما قد يمس عدالة توزيع الجهد الشرطي.

٥- توصلت الدراسة إلى أن الاتجاهات التنظيمية الدولية الحديثة تصنف معظم الاستخدامات الشرطية للذكاء الاصطناعي ضمن الاستخدامات عالية المخاطر، وتشترط لمشروعيتها ضمانات الشفافية والإشراف البشري وإدارة المخاطر.

٦- تجلّى للباحث أن نجاح توظيف الذكاء الاصطناعي شرطياً لا تحسمه التقنية وحدها، بل منظومة الحوكمة المحيطة بها؛ فالمؤسسات التي تقرن الاقتناء التقني ببناء القدرات والأطر الرقابية هي الأقدر على تعظيم العائد الأمني وتجنب المخاطر.

ثانياً - التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تقدم مجموعة من التوصيات، وهي كالآتي:

١- تبني إطار حوكمة مؤسسي معتمد للذكاء الاصطناعي في الأجهزة الشرطية، يتضمن سياسة صريحة للاستخدام، وسجلاً مركزياً للنظم، وتقييماً مسبقاً وإلزامياً للمخاطر قبل نشر أي نظام.

٢- ترسيخ مبدأ الإشراف البشري في القرارات الشرطية الماسة بالحقوق، بحيث تظل مخرجات النظم الذكية مدخلات داعمة للقرار البشري لا بديلاً عنه.

٣- إدراج مساقات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ضمن مناهج كليات ومعاهد وأكاديميات الشرطة، واستقطاب الكفاءات المتخصصة في علوم البيانات إلى السلك الشرطي.

٤- إخضاع بيانات تدريب النظم الذكية وتشغيلها لتدقيق دوري لرصد التحيزات ومعالجتها، واشتراط حد أدنى من قابلية التفسير في النظم المقتناة من الموردين.

٥- تعميم تجارب استخدام الذكاء الاصطناعي وتبادل المعرفة بين القيادات الشرطية داخل الدولة، وبناء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث والمنظمات الدولية المتخصصة.

٦- تعزيز الشفافية المجتمعية بالإفصاح - في حدود مقتضيات الأمانة - عن أنواع النظم الذكية المستخدمة وضماناتها، وإتاحة قنوات للتظلم من القرارات المستندة إليها، وتشجيع البحث العلمي العربي المتخصص في حوكمة الذكاء الاصطناعي الشرطي.

❖ قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

بونيه، آلان. (1993). الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله (علي صبري فرغلي، مترجم). سلسلة عالم المعرفة (172). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات. <https://u.ae>

دهشان، يحيى إبراهيم. (2020). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي. مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

قمورة، سامية، وآخرون. (2018). الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول: دراسة تقنية وميدانية. أعمال الملتقى الدولي: الذكاء الاصطناعي تحدي جديد للقانون، الجزائر.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Babuta, A., & Oswald, M. (2019). Data analytics and algorithmic bias in policing. Royal United Services Institute (RUSI).
- Brayne, S. (2021). Predict and surveil: Data, discretion, and the future of policing. Oxford University Press.
- European Union. (2024). Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). Official Journal of the European Union.
- Ferguson, A. G. (2017). The rise of big data policing: Surveillance, race, and the future of law enforcement. New York University Press.
- INTERPOL & UNICRI. (2019). Artificial intelligence and robotics for law enforcement. INTERPOL and United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute.
- McCarthy, J., Minsky, M. L., Rochester, N., & Shannon, C. E. (2006). A proposal for the Dartmouth summer research project on artificial intelligence, August 31, 1955. *AI Magazine*, 27(4), 12–14.
- Mohler, G. O., Short, M. B., Malinowski, S., Johnson, M., Tita, G. E., Bertozzi, A. L., & Brantingham, P. J. (2015). Randomized controlled field trials of predictive policing. *Journal of the American Statistical Association*, 110(512), 1399–1411.
- OECD. (2019). Recommendation of the Council on Artificial Intelligence (OECD/LEGAL/0449). Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Perry, W. L., McInnis, B., Price, C. C., Smith, S. C., & Hollywood, J. S. (2013). Predictive policing: The role of crime forecasting in law enforcement operations. RAND Corporation.
- Richardson, R., Schultz, J. M., & Crawford, K. (2019). Dirty data, bad predictions: How civil rights violations impact police data, predictive policing systems, and justice. *New York University Law Review Online*, 94, 15–55.
- Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial intelligence: A modern approach* (4th ed.). Pearson.
- Turing, A. M. (1950). Computing machinery and intelligence. *Mind*, 59(236), 433–460.
- UNESCO. (2021). Recommendation on the ethics of artificial intelligence. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثائق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ويؤشورها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخوير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع